

قانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥١

بفتح اعتماد اضافي في ميزانية لدولة للدة اارس - يونيو سنة ١٩٥١

نحن هاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية الأربعة الأشهر (مارس - يونيو سنة ١٩٥١) قسم ١٧ (وزارة الحربية والبحرية) فرع ١ (الديوان العام والجيش) باب ٢ (اعمال جديدة) إزاء اضاى قدره ٢٠٠٠٠٠٠ ج (مليوناً جنيه) لمواجهة نفقات السيارات والمهمات التي تم استيرادها .

ليؤخذ هذا الاعتماد الاضافى نصفه من جملة وفود نفس القسم وسائر فروقه والصف الآخر من زيادة الإيرادات على المصروفات في ميزانية الدولة للدة المذكورة .

مادة ٢ - لهي وزيرى المالية والحربية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر أن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر المنزه في ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٧٠ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥١)

هاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحربية والبحرية (بالنيابة) وزير المالية - رئيس مجلس الوزراء
عبد الفتاح حسن هزاد شراج الدين مصطفى النحاس

ملازم

مرسوم

بتعيين رئيسين لمحكمة استئناف المنصورة وأسيوط

نحن هاروق الأول ملك مصر

بفتح الاعتماد على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ باستقلال القضاء ،
لولى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء ،

لبنشاء على ما عرضه علينا وزير العدل وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

لأسمنا بما هو آت :

مادة ١ - لهي كل من :

محمد حمدى بك ، رئيس محكمة استئناف أسيوط ، رئيساً لمحكمة استئناف المنصورة .

محمد اسماعيل فهمى بك ، وكيل محكمة استئناف القاهرة ، رئيساً لمحكمة استئناف أسيوط .

مادة ٢ - لهي وزير العدل ، تنفيذ مرسومنا هذا ما

صدر بقصر المنزه في ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٧٠ (٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥١)

هاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير العدل

عبد الفتاح الطويل

مرسوم

بتعديل تشكيل مجلس السياحة والمصايف والمشاتي

نحن هاروق الأول ملك مصر

بفتح الاطلاع على المرسوم الصادر في ١٤ مايو سنة ١٩٥١ بتشكيل مجلس السياحة والمصايف والمشاتي ،

لبنشاء على ما عرضه علينا وزير الاقتصاد الوطنى ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

لأسمنا بما هو آت :

مادة ١ - يضم الى أعضاء مجلس السياحة والمصايف والمشاتي الصادر به المرسوم - ان الدكتور ، وكيل وزارة الصحة العمومية لاشؤون الطب والعيادة ، ووزير وزارة المالية لشؤون لمالية ، كل لتمثيل وزارته بالمجلس المذكور .

مادة ٢ - لهي وزير الاقتصاد الوطنى ، تنفيذ هذا المرسوم ما

صدر بقصر رأس العين في ٢٢ ذى الحجة سنة ١٣٧٠ (٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥١)

هاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الاقتصاد الوطنى (بالنيابة)

محمد محمد الوكيل